

مقتل 13 جهادياً وعشرة مدنيين في غارات على مدينة الرقة شمال سوريا

مسؤول سوري: لا نتحدث نهائياً عما يسمى بفترة انتقالية لحل الأزمة



عناصر من تنظيم داعش



وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف يلتقي بمبعوث الأمم المتحدة لسوريا ستانفان دي ميستورا في موسكو

والجلطة على نقاط تمرکز المقاتلين، بالزمان مع غارات جوية نفذها الطيران الروسي على المنطقة. وعلى الجبهة الشمالية من جبهة الساحل، حاولت قوات النظام مدعومة بمليشيات شيعية من إيران والعراق ولبنان التقدم في جبل الزنقان من محور قرية غمام، ونجحت في السيطرة على بعض النقاط سواء الأحد الماضي، ولكن قائد لواء النصر بالفرقة الأولى الساحلية عقيل جمعة أكد -لجزيرة نت- أن مقاتلي المعارضة تمكنوا فجر الاثنين من استعادة المواقع التي خسروها ليلاً، بعد وصول المساعدة من أغلب الفصائل للقائفة بريف اللاذقية. وأشار جمعة إلى مقتل ما يزيد على 25 عنصراً للنظام، في معركة قريبة من غمام، واثنين من مقاتلي المعارضة.

وكانت جبهة جبل الزنقان شهدت هزواً لافتاً خلال الشهر الماضي الذي شهد هجوم عنيفاً ومواصل للنظام على عدة محاور في جبل الأكراد، دون تحقيق تقدم يذكر.

من جهة أخرى أفادت مصادر عن مقتل ما يزيد على سبعة عناصر من قوات النظام السوري، وعشرين من حزب الله اللبناني، في المعارك التي شهدتها جبلاً الأكراد والكراد بريف اللاذقية غرب سوريا خلال يومي الأحد والاثنين.

وذكر ناشطون أن عناصر النظام وقعت في حقل الغمام خلال محاولتها الوصول إلى تل السريال غرب قرية جب الأحمر، بينما سقطت البقية في المعارك التي دارت خلال محاولة قوات النظام التقدم عبر هذا المحور.

وأوضح القيادي بالفرقة الأولى الساحلية صيحي حمود أن فصائل المعارضة السورية تمكنت من صد محاولة النظام الثالثة خلال أسبوع للسيطرة على بعض النقاط الاستراتيجية في محيط قرية جب الأحمر.

وقال حمود: «سوق الهجوم قصف تهديدي عنيف بالمدمعة والصواريخ من مراد النظام في قمة النبي يونس والشيخ محمد

يستهدفها أيضاً الائتلاف الدولي بقيادة واشنطن بغارات منذ سبتمبر 2014. في شمال شرق البلاد، احتزمت «قوات سوريا الديمقراطية» تقدماً في شمال شرق مدينة الحسكة عقب اشتباكات مع تنظيم الدولة الإسلامية، بحسب المرصد الذي أحصى مقتل سبعة جهاديين المعارضة الذين استولوا عليها من غارات الائتلاف الدولي بقيادة واشنطن.

واعلنت «قوات سوريا الديمقراطية» التي تشكلت الشهر الماضي وتضم مقاتلين عربياً وكراداً وتحظى بدعم أمريكي في نهاية شهر تشرين الأول/أكتوبر بدء عملية عسكرية ضد التنظيم المتطرف «التحرير» الريف الجنوبي لمحافظة الحسكة، وتتواصل الاشتباكات بين الطرفين منذ ذلك الحين.

وتتقاسم وحدات حماية الشعب الكردية مع قوات النظام السيطرة على مدينة الحسكة التي تعرضت لهجمات عدة شنّها تنظيم الدولة الإسلامية خلال الأشهر الماضية.

لقاء بين لافروف ومبعوث الأمم المتحدة لسوريا اليوم في موسكو

بشار الأسد، واتفق لشاركون على لقاء جديد في منتصف نوفمبر. من جانب آخر قتل 13 عنصراً من تنظيم الدولة الإسلامية وعشرة مدنيين على الأقل في غارات جوية استهدفت الثلاثاء مدينة الرقة، معقل الجهاديين في شمال سوريا، وفق ما أفاد المرصد السوري لحقوق الإنسان.

وقال مدير المرصد رامي عبد الرحمن لوكالة فرانس برس «قتل 13 عنصراً من تنظيم الدولة الإسلامية وعشرة مدنيين جراء غارة جوية على الأقل استهدفت اليوم مقر وجواز للتنظيم في مناطق عدة في مدينة الرقة». وأوضح أنه «لم تعرف إذا كانت الطائرات الحربية التي شنت الغارات روسية أم تابعة لقوات النظام السوري».

وأشار عبد الرحمن إلى أن

واوضح «لمست هناك مشكلة من طرف الحكومة، فقد وافقت منذ زمن طويل، حالما نحن على اتصال مع ممثل مختلف من المعارضة السورية كي نغد إلى موسكو».

ويطلب من نظام دمشق الذي تشكل روسيا حليفه الرئيسي، تنفيذ موسكو منذ أواخر سبتمبر حملة غارات جوية في سوريا تستهدف بحسبها مجموعات «إرهابية» من بينها تنظيم الدولة الإسلامية المتشدد.

لكن المعارضين السوريين وادعاهم في الخارج يتهمون موسكو باستهداف المجموعات المعارضة التي تهدد مواقع قوات النظام، قبل أي شيء.

بالإضافة مع الحملة العسكرية تقوم روسيا بمشاورات من أجل حل سياسي للتراع.

وانعقد مؤتمر بحضور الجهات المعنية بالازمة كافة باستثناء معني النظام والمعارضة السوريين الجمعة في فيينا، وسرعان مع تعرقلت المفاوضات بسبب نقاط عدة منها مصير الرئيس السوري

الخارجية الروسية ساريا زكاروفا للصحافيين «اليوم «الأربعاء» سيتم لقاء بين سيرغي لافروف وستانفان دي ميستورا، وموضوعها الرئيسي هو العملية السياسية في سوريا وإنشاء حوار حقيقي بين دمشق والمعارضة السورية».

وصرح المبعوث الخاص للرئيس الروسي فلاديمير بونين للشرق الأوسط ميخائيل يوتوغانوف أن المبعوث الأممي أجرى مؤخرًا اتصالات مع دمشق، نامل الاطلاع على نتائج زيارته، التي سوري، على ما نقلت وكالة ناس الروسية.

وزار دي ميستورا دمشق الاثنين حيث دعا إلى وقف لإطلاق النار فيما يكثف الغرب والروس ودول الشرق الأوسط الجهود الدبلوماسية سعياً لإنهاء حرب مدعرة مستمرة منذ أربع سنوات ونصف في البلاد.

وأضاف الدبلوماسي أن ممثلي النظام والمعارضة السوريين «سعدون في الأسبوع المقبل إلى موسكو لإجراء مشاورات».

دمشق - «وكالات»: رفض فيصل المقداد نائب وزير الخارجية السوري يوم الثلاثاء فكرة فترة انتقالية لحل الأزمة في بلاده قائلاً إنها موجودة فقط «في أذهان من لا يعيشون على أرض الواقع»، مؤكداً أن حكومته تتحدث عن حكومة موسعة وحوار وطني.

جماعت تصريحات المقداد خلال زيارة رسمية لطهران خلفه دمشق وتلقيا لتقريرين المباين الذي يمت من بيروت.

وقال المقداد «تحدثت عن حوار وطني في سوريا وحكومة موسعة وعملية دستورية ولا نتحدث نهائياً عما يسمى بفترة انتقالية». وأضاف «لم نلق أي شيء رسمي فيما يخص لقاء الحكومة السورية مع المعارضة».

من جهة أخرى يستقبل وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف مبعوث الأمم المتحدة لسوريا ستانفان دي ميستورا إقامة «حوار حقيقي» بين دمشق والمعارضة السورية.

وصرح المتحدث باسم

السياسي: تبني فرع تنظيم «الدولة الإسلامية» في مصر إسقاط الطائرة هو «دعاية محضة» الاستخبارات الأمريكية: لا وجود لمؤشر عن عمل «إرهابي» في تحطم الطائرة الروسية بسيناء

ونابع أن طياري الإرباص فقدوا السيطرة عليها «بالكامل». أما لجنة التحقيق المصرية فتأكدت أن الطائرة لم تتعرض لهجوم خارجي، حسب مصدر في اللجنة.

وكانت الطائرة التابعة لشركة مبروجيت تحطمت فجر في سيناء بعد إقلاعها من منتجع شرم الشيخ متوجهة إلى سان بطرسبورغ وكان أغلب الضحايا سياحاً من سان بطرسبورغ وجوارها.

وقس وقت سابق أعلنت السلطات المصرية والروسية إنه لا يمكنها في الوقت الحاضر إعلان أسباب الحادث واستبعدت فرضية الاعتداء بعد إعلان الفرع المصري لتنظيم الدولة الإسلامية مسؤوليته عن «إسقاط» الطائرة رداً على التدخل الروسي في سوريا.



شخص ينضح الغرور على حطام الطائرة الروسية

مفروجت للطيران في مؤتمر صحافي أمس الأول، أن الطائرة التي تحطمت في مصر، كانت «في حالة تقنية ممتازة»، ووحده «عمل خارجي» يمكن أن يبرر سقوطها، في حين نفى مصدر في لجنة التحقيق المصرية هذه الفرضية. في سياق متصل بدأت عائلات الضحايا بالتعرف على الجثث التي وصلت إلى سان بطرسبورغ.

أعلن مسؤول في شركة مبروجيت الطيران أن طائرة الإرباص إيه 321 الروسية التي تحطمت في مصر السبت كانت «في حالة تقنية ممتازة»، ووحده «عمل خارجي» يمكن أن يفسر الحادث الذي تعرضت له.

وقال الصنوبر سميرتوف في مؤتمر صحافي إن «الطائرة كانت (حصول) مشكلة تقنية أو خطأ في القيادة»، مضيفاً «السبب الوحيد المحتمل هو عمل خارجي».

أعتر من جبهة الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي أن تبني فرع تنظيم الدولة الإسلامية في مصر إسقاط الطائرة الروسية «محض دعاية تهدف الإضرار بسعة مصر»، وذلك في تصريحات لإذاعة «بي بي سي» البريطانية.

وجاءت تعليقات السيسي بعد تصريحات مدير الاستخبارات الوطنية الأمريكية جيمس كلابر في سيناء، والمتعلقة التي وقع فيها الحادث على وجه التحديد، تحت سيطرتها الكلية».

وتابع «جمع الأطراف التي تدير اهتماماً بهذه القضية يمكنها المشاركة في التحقيق».

ويقول الخبراء أن انتشار حطام الطائرة والجنابيين على مساحة واسعة تشير إلى أن الطائرة انشطرت في الجو. وأسفر تحطم الطائرة عن مقتل جميع ركابها البالغ عددهم 224.

وأعلن مسؤول في شركة

حول وجود رابط مع الإرهاب». وقالت المتحدث باسم وزارة الخارجية الجزائرية تروودو «لم نر أي تقرير يدعم تبني تنظيم الدولة الإسلامية». وأبدي مسؤول في وزارة الدفاع الأمريكية «شك» بفرضية إسقاط الطائرة بصاروخ أطلقه التنظيم المتطرف.

وأوضح أن التنظيم لا يملك صواريخ أرض جو قادرة على اعتراض طائرة تحلق على هذا العلو مشيراً إلى أن هذه الصواريخ هي ملك الدول.

من جهته قال مسؤول في سوريا، متروجت أمس الأول إن حالة الطائرة «كانت ممتازة من الناحية التقنية»، وأن «عملاً خارجياً فقط قد يبرر تحطمتها مستبعداً أيضاً الخطأ البشري.

ولتقد الكسندر نيراجكو رئيس سلطة الطيران الروسية تعليقات الشركة مؤكداً أنها «سابقة لأوانها وليست مبنية على أي حقائق».

عواصم - «وكالات»: أكدت الاستخبارات الأمريكية أمس، أنه «حتى الآن ليس هناك مؤشرات» عن عمل إرهابي تسبب بسقوط الطائرة الروسية في سيناء.

من جهته اعتبر الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي أن تبني فرع تنظيم «الدولة الإسلامية» في مصر إسقاط الطائرة هو «محض دعاية».

قال مدير الاستخبارات الوطنية الأمريكية جيمس كلابر في واشنطن إن «ليس هناك مؤشرات حتى الآن» عن عمل إرهابي تسبب بسقوط الطائرة الروسية السبت في سيناء بمصر.

واعتبر كلابر أيضاً أنه «غير المرجح» أن يكون تنظيم الدولة الإسلامية لديه الإمكانات لإسقاط طائرة ركاب أثناء تحليها لكنه شارك إنه لا يمكن «استبعاد» هذه الفرضية بالكامل.

وقال مدير الاستخبارات الوطنية الأمريكية جيمس كلابر في واشنطن إن «ليس هناك مؤشرات حتى الآن» عن عمل إرهابي تسبب بسقوط الطائرة الروسية السبت في سيناء بمصر.

وأضاف «لكننا لا نعرف أبداً ما إذا كان الجهاديون المتطرفون متورطين».

وتابع «متى يتم تحليل مضمون الصناديق السوداء عندها يمكننا الحصول على مزيد من المعلومات».

وأشار مسؤولون أمريكيون آخرون أيضاً إلى أنه من المستحيل حتى الآن إيجاد صلة بعمل إرهابي.

وقال مدير المركز القومي الأمريكي لمكافحة الإرهاب نيكولاس راموسين «ليس لدينا أية معلومات استخبارية حتى الآن

«النقض» تلغي إدراج بديع وقيادات الإخوان بقوائم الإرهابيين



محمود عزت ومحمد بديع وجبريل الشاطر

القاهرة - «وكالات»: قضت محكمة النقض المصرية وهي أعلى هيئة قضائية برفع أسماء محمد بديع مرشد الإخوان و17 آخرين من قيادات الجماعة من قائمة الإرهاب.

واعتبرت المحكمة قرار النيابة بإسراج 18 إخوانياً على القائمة استناداً لحكم قضية «أحداث مكتب الإرشاد لغوا» لا أثر له وسلباً لسلطة الدائرة الجنائية المختصة باستئناف القاهرة، مضيفة أن المتهمين المشمولين بالقرار هم مصطفى عبدالغني فقي، وعبدالرحمن محمد عبدالحميد، وعاطف عبدالجليل عباس، ومحمد عبدالعظيم محمد، ومحمد بديع عبدالجديد سامي، ومرشد الإخوان، ومحمد خيرت الشاطر، ورشاد محمد بيومي، ومحمد مهدي عاتق، ومحمد سعد توفيق، وإيمن عبد الرؤوف، وأسامة ياسين، ومحمد البلقاسي، وعصام العريان، ومحمود عزت، وحسام أبو بكر، وأحمد محمود، ومحمود أحمد أبو زيد، ورضا فهد خليل.

وقالت المحكمة إن الطعن اقيم في 28 مايو الماضي على قرار النيابة العامة الذي صدر في 29 مارس الماضي، أي أن الدفاع قدمه في الموعد القانوني المحدد بإعادة 34 من قانون حالات وإجراءات الطعن بالنقض، إلا أن هذا الإجراء شابته مخالفة للامادة ذاتها، حيث أودع الدفاع الأسباب التي بني عليها الطعن، لكنه لم يقدم تقريراً بالطلعن بالنقض.

وتنقلت المحكمة - وفقاً لحيثيات حكما - للحديث عن شكل وإجراءات إصدار قرار النيابة العامة، والذي تضمن إدراج قيادات الإخوان على قائمة الإرهابيين استناداً إلى الحكم الصادر من محكمة جنابات القاهرة بجلسة 28 فبراير 2015 في القضية 6187 لسنة 2013 المعروفة

إعلامياً بأحداث مكتب الإرشاد، وقالت إنه يتبين من صريح نص المواد 2 و3 و6 من القرار بقانون 8 لسنة 2015 بشأن تنظيم قوائم الكيانات الإرهابية، أن المشرع قصر دور النيابة على مجرد إعداد قائمة الكيانات الإرهابية والإرهابيين، فتدرج عليهما هذه الكيانات وهؤلاء الإرهابيون، ومن ثم تقرر الدائرة المختصة بمحكمة جنابات أحكام جنائية نهائية بإسراج وصف الإرهاب عليهم، عملاً بالامادة الثانية من القانون.

وأضافت أن المشرع أناط اختصاص نظر طلبات الإدراج على القائمتين والفصل فيها، بدائرة أو أكثر من دوائر الجنابات بمحكمة استئناف القاهرة، منعقدة في غرفة مشورة، ويكون لها في جميع الأحوال نظر طلبات الإدراج، وسلطة الفصل في الطلبات بقرار مسبب خلال 7 أيام.

وأكدت المحكمة أن دور النيابة العامة يظل مقصوراً - بحسب نص المادة الثانية - على إعداد القائمة، ويجوز لها أن تتخذ من الأحكام الجنائية النهائية التي تسع وصف الإرهاب على متهمين أو كيانات سداً تقدم على أساسه طلب الإدراج إلى الدائرة الجنائية المختصة باستئناف القاهرة. وتنددت المحكمة على أن قرار الدائرة الجنائية المختصة بالإدراج في قائمتي الإرهاب، يعد بمثابة قضاء، لا يصح إصداره من غير المختص به، ولا يحل لسلطة النيابة العامة أن تسلب سلطة القضاء بأخصاص أقربها به المشرع.

ولتختمت المحكمة حيثياتها بقولها إذا كان قرار النائب العام المطعون فيه قد صدر ممن لا يختص به، فإنه يكون لغواً لا أثر له، ويكون الطعن فيه بالنقض غير جائز.

القاهرة - «وكالات»: قضت محكمة النقض المصرية وهي أعلى هيئة قضائية برفع أسماء محمد بديع مرشد الإخوان و17 آخرين من قيادات الجماعة من قائمة الإرهاب.

واعتبرت المحكمة قرار النيابة بإسراج 18 إخوانياً على القائمة استناداً لحكم قضية «أحداث مكتب الإرشاد لغوا» لا أثر له وسلباً لسلطة الدائرة الجنائية المختصة باستئناف القاهرة، مضيفة أن المتهمين المشمولين بالقرار هم مصطفى عبدالغني فقي، وعبدالرحمن محمد عبدالحميد، وعاطف عبدالجليل عباس، ومحمد عبدالعظيم محمد، ومحمد بديع عبدالجديد سامي، ومرشد الإخوان، ومحمد خيرت الشاطر، ورشاد محمد بيومي، ومحمد مهدي عاتق، ومحمد سعد توفيق، وإيمن عبد الرؤوف، وأسامة ياسين، ومحمد البلقاسي، وعصام العريان، ومحمود عزت، وحسام أبو بكر، وأحمد محمود، ومحمود أحمد أبو زيد، ورضا فهد خليل.

وقالت المحكمة إن الطعن اقيم في 28 مايو الماضي على قرار النيابة العامة الذي صدر في 29 مارس الماضي، أي أن الدفاع قدمه في الموعد القانوني المحدد بإعادة 34 من قانون حالات وإجراءات الطعن بالنقض، إلا أن هذا الإجراء شابته مخالفة للامادة ذاتها، حيث أودع الدفاع الأسباب التي بني عليها الطعن، لكنه لم يقدم تقريراً بالطلعن بالنقض.

وتنقلت المحكمة - وفقاً لحيثيات حكما - للحديث عن شكل وإجراءات إصدار قرار النيابة العامة، والذي تضمن إدراج قيادات الإخوان على قائمة الإرهابيين استناداً إلى الحكم الصادر من محكمة جنابات القاهرة بجلسة 28 فبراير 2015 في القضية 6187 لسنة 2013 المعروفة